

المنفعة وحقوق الاقليات من وجهة نظر ويل كيملشكا

A Utilitarianism and minority rights from Will kymlicka'S

ذ. محمد محسن صماي*

المدرسة العليا للأستاذة بمكناس، (المغرب) mohcine.somai@gmail.com

تاريخ النشر: 2021 /06/05

تاريخ القبول: 2020/10/20

تاريخ الاستلام: 202/09/25

ملخص : يهدف هذا المقال إلى تطوير مقاربة ليبرالية مميزة لحقوق الأقليات من وجهة نظر كيملشكا، يختلف هذا عن تطوير النهج الليبرالي التقليدي، لأنه لا يوجد نهج تقليدي واحد اذ يوجد هناك تنوع مذهل في وجهات النظر داخل التقاليد الليبرالية، والتي تشكل معظمها من خلال حالات الطوارئ التاريخية والمقتضيات السياسية، لذلك لتحديد نهج ليبرالي واضح نحتاج إلى البدء من جديد، نحن بحاجة إلى وضع المبادئ الأساسية لليبرالية، ثم نرى كيف تؤثر على مطالبات الأقليات العرقية والقومية، مع تسليط الضوء على أهم القضايا التي تطرحها المنفعة من أجل تأسيس نظرية تراعي كل حقوق الأقليات والمكونات السياسية في المجتمع الليبرالي، فالفلسفة السياسية حقل صراع وتجاذبات بين الأفكار الجديدة والقديمة. لذلك فيلسوفنا يقارب طرحه وفق مستجدات الساحة السياسية في الفلسفة الأمريكية.

كلمات مفتاحية : المنفعة ؛ الديمقراطية الأمريكية ؛ الفلسفة السياسية المعاصرة ؛ ويل كيملشك

Abstract : This article aims to develop a distinctive liberal approach to minority rights from the point of view of kymlicka, this differs from the development of the traditional liberal approach, because there is no single traditional approach as there is a staggering diversity of views within the liberal tradition, most of which are shaped by historical emergencies and exigencies. Therefore, to define a clear liberal approach, we need to start over. We need to lay down the basic principles of liberalism, and then see how it affects the claims of ethnic and national minorities, highlighting the most important issues raised by utilitarianism in order to establish a theory that takes into account all the rights of minorities and political components. In a liberal society, political philosophy is a field of conflict and tensions between new and old ideas, so our philosopher approaches his presentation according to the developments in the political arena in American philosophy.

Keywords: Utilitarianism; American Democracy; Contemporary political philosophy; will kymlicka

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

أعرج في معالجة هذه الورقة حول النفعية من خلال كتاب ويل كيملشكا (will kymlicka) 1962 "مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة" الصادر عن المركز الوطني للترجمة بتونس سنة 2010، وهو ترجمة قام بها منير الكشو كأحد أهم المصادر الرئيسية لفهم الديمقراطية الليبرالية الأمريكية، مع الاحتفاظ بالمبادئ الأساسية مثل حقوق الفرد والمواطنة والديمقراطية التي أثبتت حولها مجموعة من النقاشات في الفلسفة المعاصرة، حيث يحاول الفيلسوف أن يقدم لنا ملخص حول النقاش الدائر حول دلالات هذه المفاهيم وأبعادها السياسية والاجتماعية والمسوغات التي تتأسس عليها، بالتالي الإشتغال عن النفعية من خلال العناصر التالية (وجها الإغراء في المنفعة - المنفعة بما هي اشباع للتفضيلات - التفضيلات العليمة - تأويج المنفعة - العلاقات الخاصة - التفضيلات اللامشروطة - حجتان لتأويج المنفعة - الإعتبار المتساوي لكل المصالح - المنفعة الغائية).

الكتاب تناول لمجموعة من المواضيع المرتبطة بالفلسفة السياسية الأمريكية، إذ ينطلق الفيلسوف من نقطة تحديد المشروع والنهج المتبع في الكتاب. إذ يقول محدداً الغرض من إنجاز الكتاب "ينشد هذا الكتاب تقديم مدخل للمدارس الفكرية الكبرى المسيطرة على الجدل المعاصر في الفلسفة السياسية والقيام بتقديم نقدي لأطروحاتها"، ومن هنا يتضح صاحبنا سيعرض النظريات السياسية وما المشاكل الموجودة داخلها من تناقضات ثم يقوم بعرضها أولاً ثم بنقدها عبر حجج محددة، ثم سينتقل للمنفعية في علاقتها بالتصور الليبرالي الأمريكي، بل والتمييز بين التعريفات وأنواع المنفعيات المعاصرة، الحقوق المتميزة للجماعة للأقليات القومية يناشد قيمة التنوع الثقافي، كما يثني الليبراليون على فضيلة وجود تنوع في أنماط الحياة داخل الثقافة، لذلك من المفترض أيضاً أنهم يؤيدون التنوع الإضافي الذي يأتي من وجود ثقافتين أو أكثر في نفس البلد، بالتأكيد يساهم التنوع بين الثقافات في ثراء حياة الناس، فضلاً عن التنوع بين الثقافات، فما نظرية العدالة التي ينطلق منها كيملشكا؟ وكيف تتحقق هذه العدالة؟ وما العلاقة بين نظرية العدالة عند جون رولز والمنفعية؟.

2. وجها الإغراء في المنفعة

بدأ الكلام حول الفلسفة السياسية المعيارية مع جون رولز (john rawls) 1921-2002 بعد إطلاق كتابه حول "نظرية العدالة" Justice theory والذي فيه يتناول نظرية العدالة كمشروع تكميلي وتواصل لمسار الحدائث والأنوار، وهو دمج للفلسفة الأخلاقية داخل المنظومة السياسية الغربية التي أضحت تعيش حالة من غياب البعد الاخلاقي في التعاملات اليومية بين الأفراد داخل

المؤسسات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والتي تسيطر عليها المنفعية⁽¹⁾، فصار الإنسان وسيلة لا غاية، وأضحينا نعيش وفق مبدأ الإنسان من أجل الإقتصاد بدل فكرة الإقتصاد من أجل الإنسان، أما بنتايم فيقول "تعامل مع العدالة من منطلق ما يأتي بالسعادة القصوى لأكبر عدد ممكن".

يُقال إن التنوع الثقافي cultural diversity ذو قيمة سواء بالمعنى شبه الجمالي لأنه يخلق عالماً أكثر إثارة للاهتمام، ولأن الثقافات الأخرى تحتوي على نماذج بديلة للتنظيم الاجتماعي قد تكون مفيدة في التكيف مع الظروف الجديدة، غالباً ما يتم توضيح هذه النقطة الأخيرة فيما يتعلق بالشعوب الأصلية التي توفر أنماط حياتها التقليدية نموذجاً لعلاقة مستدامة بالبيئة، نظراً للاعتراف المتزايد بأن المواقف الغربية تجاه الطبيعة غير مستدامة ومدمرة للذات، فقد "توفر الشعوب الأصلية نماذج وإلهاماً وإرشادات في العمل الأساسي لإعادة تصميم النظام العالمي".

ان نظرية العدالة عند رولز تخضع الفرد لعدم التساوي الإقتصادي Economic equalization بتوفر شرطين الحصول على وظائف ومواقع مفتوحة للجميع وبشروط تضمن المساواة في الفرص، ثانيا من خلال العودة للفرق الإقتصادي الذي يعود بالنفع على الجميع، جون رولز استطاع من خلال مبدأ العدالة ان يكشف الخطر الذي يمكن أن يهدم أسس أية منظومة سياسية مهما كانت قدرتها ما لم تجمع أفراد المجتمع بداخلها، حيث يرفض التضحية بالقليل من أجل الكثير على حساب تحقيق المنافع ومراكمتها، إن قيمة الإنسان هي قيمة القيم " The value of a human being is the value of values " والعدالة هي الفضيلة الأولى التي من شأنها ان تمنحه شعوره بوجوده الأصيل الذي يكون فيه هو الحاكم والمحكوم في نفس الوقت، فمبادئ العدالة التي يقترحها رولز أسلوب لإستمرار النظام السياسي الليبرالي كشرعية دستورية جماعية يخضع لها كل الأطراف داخل الجسد السياسي، فهي بنية داخل المؤسسات والهياكل السياسية والإجتماعية، بالنسبة لماركس "ليس وعي الناس الذي يحدد وجودهم الطبقي، وإنما وجودهم الإجتماعي هو الذي يحدد وعيهم الطبقي"، هذا الغرض الأولي لنظرية العدالة لجون راولز ضروري لفهم النظرية المنفعية، إذ انها في المجتمع كضرب في الخلفية النظرية التي تحدد هوية الأفراد وتدافع عن نفسها كفكر.

ان الالتزام الأساسي للديمقراطية الليبرالية liberal democracy هو الحرية والمساواة equality بين مواطنيها الأفراد، إذ يظهر ذلك في تشريعات الحقوق الدستورية، التي تضمن الحقوق المدنية والسياسية الأساسية لجميع الأفراد، بغض النظر عن عضويتهم الجماعية، في الواقع، ظهرت الديمقراطية الليبرالية جزئياً كرد فعل ضد الطريقة التي عرّف بها الإقطاع في الحقوق السياسية للأفراد والفرص الاقتصادية من خلال عضويتهم الجماعية، يبدو أن فكرة الحقوق المتميزة

للجماعة تستند إلى فلسفة أو نظرة عالمية معاكسة لفلسفة الليبرالية Liberal philosophy، يبدو أنها مهتمة بوضع المجموعات أكثر من اهتمامها بالأفراد، علاوة على ذلك، يبدو أن معاملة الأفراد على أنهم مجرد حاملين لهويات وأهداف المجموعة، وليس كشخصيات مستقلة قادرة على تحديد هويتهم وأهدافهم في الحياة، باختصار، إذ أن الحقوق المتميزة للجماعة تعكس وجهة نظر جماعية أو مجتمعية، بدلاً من الاعتقاد الليبرالي في الحرية الفردية individual freedom والمساواة⁽²⁾.

كانت المرحلة الأولى هي مناقشة ما قبل عام 1989، افترض هؤلاء المنظرون القلائل الذين ناقشوا القضية في السبعينيات والثمانينيات أن الجدل حول حقوق الأقليات كان في الأساس معادلاً للنقاش بين "الليبراليين" و "الشيوعيين" (أو بين "الفرديين" و "الجماعيين")، في مواجهة موضوع غير مستكشف، كان من الطبيعي أن يبحث المنظرون السياسيون عن تشابهات مع موضوعات أخرى مألوفة، ويبدو أن النقاش الليبرالي - المجتمعي هو الأكثر صلة، إن الجدل الليبرالي - المجتمعي Liberal-Societal Controversy هو نقاش قديم وجدير في الفلسفة السياسية، ويعود إلى عدة قرون، وإن كان بأشكال مختلفة، ولن أحاول إعادة إنتاجه بالكامل، ولكن بعبارات مفرطة في التبسيط يدور النقاش أساساً حول أولوية الحرية الفردية، إذ يصير الليبراليون على أن الأفراد يجب أن يكونوا أحراراً في اتخاذ قرار بشأن مفهومهم الخاص عن الحياة الجيدة، ويشيدون بتحرير الأفراد من أي وضع منسوب أو موروث، يجادل الأفراد الليبراليون بأن الفرد سابق أخلاقياً على المجتمع، المجتمع مهم فقط لأنه يساهم في رفاهية الأفراد الذين يؤلفونه⁽³⁾.

يختلف الجماعيون والفردانيون حول ما إذا كان يمكن للمجتمعات أن تتمتع بحقوق أو مصالح بشكل مستقل عن أفرادها، هذا الجدل حول أولوية الفرد أو المجتمع هو حجة قديمة وموقرة في الفلسفة السياسية، ولكن يجب أن يكون واضحاً، إلى أي مدى لا يكون مفيداً في تقييم معظم الحقوق المتميزة الجماعية في الديمقراطيات الغربية Western democracies، معظم هذه الحقوق لا تتعلق بأولوية المجتمعات على الأفراد، بدلاً من ذلك، فهي تستند إلى فكرة أن العدالة بين المجموعات تتطلب منح أعضاء المجموعات المختلفة حقوقاً مختلفة⁽⁴⁾، يمكننا الآن أن نرى سبب كون مصطلح "الحقوق الجماعية Collective rights" غير مفيد، فالتسمية لمختلف أشكال المواطنة المتميزة بين المجموعات، تكمن المشكلة جزئياً في أن المصطلح واسع جداً، ومن ناحية أخرى فشل في التمييز بين القيود الداخلية وأشكال الحماية الخارجية، لكن المشكلة الأعمق أنها توجي بانقسام خاطئ مع الحقوق الفردية، ففي أحد التفسيرات الطبيعية، تشير "الحقوق الجماعية" إلى الحقوق الممنوحة للجماعات والتي تمارسها، حيث تختلف هذه الحقوق عن الحقوق الممنوحة للأفراد الذين يشكلونها، وربما تتعارض معها، ليس هذا هو التعريف الوحيد

الممكن للحقوق الجماعية - في الواقع هناك مئات التعريفات في الأدبيات - لكن الجميع تقريبًا يوافق على أن الحقوق الجماعية، بحكم التعريف ليست حقوقًا فردية They are not individual rights.

صار الإنسان وسيلة لا غاية، وأضحينا نعيش وفق مبدأ الإنسان من أجل الإقتصاد بدل فكرة الإقتصاد من أجل الإنسان، أما بنتايم فيقول "تعامل مع العدالة من منطلق ما يأتي بالسعادة القصوى لأكبر عدد ممكن"، العدالة التي يقترحها رولز أسلوب لإستمرار النظام السياسي الليبرالي كشرعية دستورية جماعية يخضع لها كل الأطراف داخل الجسد السياسي، فهي بنية داخل المؤسسات والهياكل السياسية والإجتماعية، هذا الغرض الاولي لنظرية العدالة لجون راولز ضروري لفهم النظرية المنفعية، إذ انها في المجتمع كضرب في الخلفية النظرية التي تحدد هوية الأفراد وتدافع عن نفسها كفكر، تعتمد الايديولوجيات والممارسات التي ترعاها الدولة والتي تجرد السود من إنسانيتهم، يمكن للمرء أن يجادل بأن أيا من هذين السياقين يوفر أساسًا موثوقًا به للتنبؤ بتأثير، على سبيل المثال زيادة الهجرة التركية على دولة الرفاهية الألمانية، أو زيادة الهجرة الفلبينية على دولة الرفاهية الكندية، عندما تكون الأقليات قادمة جديدة وليست مجموعات مستعبدة تاريخيًا، وحيث تكون مؤسسات الدولة قوية وليست ضعيفة، قد يكون تأثير زيادة عدم التجانس مختلفًا تمامًا⁽⁵⁾.

كيملشكا ينطلق من فكرة [المنفعة تقدم، في أكثر من الأحيان، كمنظية أخلاقية شاملة، سأتناولها كأخلاق سياسية]⁽⁶⁾، فالمنفعة تأخذ بمفهومها العام لذلك فهي تلقى معارضة مما يجعل الكلام حولها مغيب نوع ما، يعرض كيملشكا في كتابه خاصيتين للمنفعية تجعل منها نظرية مغرية في مجال الأخلاق السياسية، الأولى أن هذه النظرية لا ترتبط بوجود الله ولا بأي شيء ميتافيزيقي، عكس البعض الذي يعتقد أن الدين من دونه يصبح كل شيء غير قابل للإتساق والتناسق لذلك الدين هو أيضا راع أخلاقي، اما الوجه الآخر الغارق في المنفعة فهو مقترن في نفس الوقت بالنزعة النتائجية⁽⁷⁾، يوظف هنا مثال [المثلية الجنسية أو القمار أو الرقص أو السكر او السب هي مدانة أخلاقيا في حين أنهم يعجزون عن إبراز النتائج المشينة المترتبة عن تلك الأفعال]⁽⁸⁾، بمعنى أن هذه السلوكات يعجز منتقدوها طرح أسباب موضوعية لرفض مثل هذه الظواهر لأنهم فقط ينظرون للأمر نظرة جمالية، أما الواقع فإنها لا تترك آثار ضارة بالمجتمع فقط المجتمع يرفضها بدوافع أخلاقية غير قائمة أساسا.

النتائجية مغرية أيضا لأنها تطابق إدراكنا الحدسي لأن الحكم على أشكال حرية الجنس مستهجنة أخلاقيا بدعوى أنها غير لائقة دون أن يستطيع ذكر من يتأذون منها⁽⁹⁾، لذلك نقد حقوق الأقليات MINORITY RIGHTS منها المثلية نقد من منطلق جمالي على سبيل المواضعات،

وهو إذن نقد جمالي وليس أخلاقي. فالمنفعة مذهب تقدمي تنادي بإعادة تقييم كل شيء بإعتبار "ان الإنسان معيار كل شيء" بتعبير بروتاغوراس، وهي فعالة ضد الأحكام المسبقة والخرافة، وبالتالي كل تعارض بين هاتين الفكرتين باطل.

3. أنواع التفضيلات

نوتكز يعتبر أن معرفة تجربة الكتابة الشعرية ليس كممارسة الشعر والكلام في الحب ليس كالوقوع فيه⁽¹⁰⁾، فالمنفعة اشباع للتفضيلات لأن معنى الرفاه يتلخص لديه في تحقيق المرء لما يفضله ويرغب به، غير أن مسألة اشباع التفضيلات قد تبدو فضفاضة جدا، لأنه ليس من الضروري أن تلبية الأشياء التي نرغب فيها قد تسهم في رفاهيتنا، قد نقع في اختيارين من نوعين من الطعام مثلا بين الدجاج واللحم لكن اختيارنا للدجاج مثلا قد يكون ليس اختيارا موفقا رغم تفضيلنا له فقد يصادف أن يكون مسموما فنقع من حالة الرغبة في الشيء إلى حالة ضدنا تودي بنا للموت، أو قد نختار شعبة في مسارنا الدراسي ويتحول ذلك المسار إلى شقاء بالنسبة لنا، ونكون قد أهدرنا سنين من حياتنا في شيء لم نكن متيقنين أننا نرغب به، فالمنفعة القائمة على التفضيلات Preferences قد تصبح شيئا من دون قيمة⁽¹¹⁾، فهذه المقاربة التي ترغب في اشباع التفضيلات المتكيفة قد تحول اهدافنا لمشاكل، فيقول كيملشكا [العبد الرضي الذي يتكيف مع حالة العبودية بالقول أنه لا يرغب في الحرية]⁽¹²⁾، هو فقط لا يملك تفضيلات أخرى.

أما المعنى الرابع لبعض التفضيلات فتكون معقولة أو عليمية وتنادي بالمنفعة وفق هذه الصيغة دراية تامة وحكيمة حول هذه التفضيلات، وهذا يبدو معقولا غير اننا يصعب أن نرتقي بملكاتنا من ذواتنا إن كنا لا ندرك قيمة ذلك التفضيل الذي نحن فيه الآن وخاصة لو كنا فاقدين لقيمة عليا توجهنا في إختيارنا، لو علمنا أن تفضيلات معقولة فإننا أمام أنماط عدة من التفضيلات العليمية التي يمكن ضمها بعضها ببعض أو تجميعها⁽¹³⁾، وهذه المقاربة تتغاضى دور التجربة إذ يمكن لمنفعتنا ان تؤوج من دون التأثير في تجربتنا الواعية، فلا يمكننا اقناع أنفسنا بمجموعة من الأشياء والأمر خلاف ذلك، ولنقل أن حبيبي قامت بخيانتني وأنا أعلم بالأمر هل سأعاملها عادي وكأن شيء لم يحدث وأتصرف وكأنني أقنع نفسي بان شيء لم يحدث سأكون متوهما وأعيش في كذب لا يمكن تحمله.

المنفعة اشباع للتفضيلات Utility A satisfaction of preferences لأن معنى الرفاه يتلخص لديه في تحقيق المرء لما يفضله ويرغب به، غير أن مسألة اشباع التفضيلات قد تبدو فضفاضة جدا، لأنه ليس من الضروري أن تلبية الأشياء التي نرغب فيها قد تسهم في رفاهيتنا، فالتفضيلات

العلیمة قد تكون فكرة جيدة من حیث المبدأ لكن فی الواقع صعوبة التنفيذ من مستوى عدم معرفتنا بالتفضیلات التي تنمي رفاهیتنا عندما يتم تلبيتها ومن جهة مستويات الرفاهية قياس الرفاهية المعقولة، المبادئ الأساسية للبرالية بالطبع هي مبادئ الحرية الفردية، يمكن للبراليين أن يؤيدوا حقوق الأقليات فقط طالما أنها تتفق مع احترام الحرية أو الاستقلال الذاتي self-independence للأفراد، يشير كيملشكا أن حقوق الأقليات لا تتماشى مع الحرية الفردية فحسب، بل يمكنها في الواقع تعزيزها ويدافع عن الفكرة الشائعة لدى المنظرين الليبراليين الأوائل بأن "قضية الحرية" غالبًا ما تجد أساسها في استقلالية مجموعة قومية⁽¹⁴⁾.

التفضیلات العلیمة قد تكون فكرة جيدة من حیث المبدأ لكن فی الواقع صعوبة التنفيذ من مستوى عدم معرفتنا بالتفضیلات التي تنمي رفاهیتنا عندما يتم تلبيتها ومن جهة مستويات الرفاهية قياس الرفاهية المعقولة، ويخلص كيملشكا كنتيجة بقوله [يمكن أن نجد أنفسنا في حالة يتعذر فيها معرفة ما هو الفعل الذي يأوج المنفعة سواء بالنسبة إلى أفراد معينين أو بالنسبة إلى المجتمع ككل]⁽¹⁵⁾، والدولة يمكنها حل بعض مشكلات التفضیلات اللامعقولة بشكل مباشر ليس من خلال تفضیلات بعينها وإنما بتوفير عدد من الشروط الموضوعية Objective conditions تمنع التفضیلات من البروز لدى الناس، فالمنفعة دفع للأفراد ولتفضیلاتهم بشكل مباشر وغير مباشر من أجل تحقيق كل الغايات التي تطمح لها، وبالتالي المنفعة لا تمتلك مقياس لقياس الحق من غير الحق.

4. تأویج المنفعة

ينطلق هنا كيملشكا من إفتراض [أننا توصلنا حول تعريف محدد للمنفعة هل ينبغي علينا عندها قبول الإلتزام بتأویجها؟ هل إن ذلك هو الفهم الأسلم لإعتناقنا، على سبيل حدسي لنزعة نتائجية؟ تقول لنا النتائجية إن علينا الحرص على تنمية منفعة الأفراد ونود لو نقدر على تلبية كل التفضیلات العلیمة Knowledgeable preferences لكل الأفراد على النحو الأمثل]⁽¹⁶⁾، على النتائجية أن تجد لنا مخرجا في حالة تعارض الرفاه الشخصي مع الرفاه الإنساني الجماعي، بالنسبة للمنفعيون ما يجب القيام به هو تفضيل الرفاه لشخصي لأن ما يهم هو منفعة الفرد حسب التفضیلات المعقولة⁽¹⁷⁾، لذلك الأفعال التي قد تكون نتائجها أكثر تحقيقا لرفاه الأفراد هي الأكثر تفضيلا، بالتالي فالنتائجية في هذه النقطة تبدو غير مطمئنة ضمن المذهب المنفعي لأن فشل إرضاء كل التفضیلات لا يكون متكافئ أخلاقي بالضرورة، فمشكل الـ"نحن" من وجهة المنفعية لا يسمح بتحقيق أكبر عدد من التفضیلات أولا، ثانيا المؤسسات الإجتماعية Social institutions الوحيدة الملزمة بالخضوع لمبادئ المنفعة، إذن لا يتدخل مبدأ التأویج إلا على نحو غير مباشر.

كل الصيغ التي تحاول النتائجية طرحها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة تظل جميعها تعاني من مشاكل، والمشكل ليس في النتائجية بقدر ما هو في مبدأ تأويج المنفعة ذاته، ينطلق كيملشكا من افتراض أننا فواعل وأننا قادرين على تحديد الفعل الذي يجلب لنا أكثر منفعة، بإعتبار أن الفاعل يتصرف وفق منفعية الفعل⁽¹⁸⁾، لأن فعله يقوم مباشرة على حساب المنافع التي سيحققها لمحاولة تجاوز هذا الفعل، غير أنه يوجد اعتراض لهذه الإجرائية أنها لا تترك مكانا للواجبات الخصوصية مع بعض الأشخاص، ثم أنها تدرج ضمن حساب بعض التفضيلات التي لا يجب أن تحسب، بناء على هذين المشكلين، أقصد الأول العلاقات الخاصة التي يكون فيها كل فرد له مكانة من خلال صلة كل فرد بالآخر، فالمكانة الأخلاقية Moral standing تأتي من خلال علاقة الأفراد، لو أقرضني شخص 10 دولار له الحق المشروع في استرجاعها غير أن منطق المنفعة قد يقودني إلى الإلتزام بتعهداتي أو قد لا يقودني من خلال عدم إعتبار أنني مدين بتسديد المال⁽¹⁹⁾، بالتالي تحديد الدين واجب من جهة أن دائني أيضا في حاجة للمال، لذلك نحاول الوفاء بالدين بناء على محاسنه الأخلاقية، والإمتناع عن تسديد الدين تحت سبب أنه يؤوج المنفعة هو تجاهل للطبيعة المميزة لواجباتنا، رغم بعض المنفعيين الذين يبحثون عن تفسير منفعي للقيمة التي نعيها للوفاء بالوعد، وعدم تسديد الدين يمنع الدائن أن يقدم قروض أخرى فيما بعد لذلك الإمتناع عن الدفع فيه ضرر لأشخاص آخرين.

يطرح كيملشكا إشكال آخر من خلال أنني لو استأجرت شاب لعمل معين مقابل قدر من المال غير أنني لم أقدم له المال بقدر ما قمت بتقديم المال الذي وعدته به لليونيسيف مثلا، هل هذا السلوك مقبول تجاه الشاب رغم أنه يصرف في مصلحة عامة، نكون هنا أمام تأويج المنفعة العامة على حساب منفعة الشاب، وهذا أيضا مرفوض، لذلك يقول كيملشكا [عندما أقوم بتسديد ديني تجاهه لا أقوم إلا بتحقيق أكثر واجباتي المنفعية قيمة]⁽²⁰⁾، نحن مرتبطون بوعود وعلاقات وهذه العلاقات هي جوهر وجودنا، وإن تصرفنا كفاعل فكل قرار يلزمي وهو مرتبط بتطلعات آخرين مرتبطين بي لذلك أحيانا نضحي بقراراتنا وإلتزاماتنا الخاصة لإنتاج منفعة أكبر ولعل هذا ما يفعله أبائنا كتضحية بتطلعاتهم لصالحنا للأسف، بالنسبة للإجرائية المنفعية تفترض منا التعرف على قراراتنا والنظر لتطلعاتنا وتعهداتنا الشخصية والحرص على تحقيقها قبل أي شيء، ولعل هذا ما يجعل البعض ينظر للمنفعة كمسببة للإستلاب لأنها ترغمننا عن الإلتزام من الأشياء التي تهب الكثير من المعنى في حياتنا.

في التسعينيات، ارتفعت الهجرة إلى هولندا وأصبحت أصولها أكثر تنوعاً أدت نهاية الحرب الباردة إلى نمو كبير في المهاجرين من أوروبا الشرقية، وكذلك طالي اللجوء الذين حصل بعضهم فيما بعد على وضع اللاجئ، إلى جانب ذلك، يجد عدد متزايد من المقيمين الهولنديين والأجانب

أزواجهم في بلدان أخرى، في الأونة الأخيرة ، ارتفعت هجرة عمال المعرفة ذوي المهارات العالية، لكن معظم هؤلاء لا يبقون، في غضون ذلك استمرت الهجرة بين أكبر ثلاث طوائف الأتراك وسورينام والمغاربة، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ من ذي قبل في السنوات القليلة الماضية، انخفضت الهجرة إلى هولندا بشكل كبير، يُعتقد أن هذا هو النتيجة المشتركة لركود الاقتصاد وقوانين وسياسات الهجرة الأكثر صرامة، منذ عام 2003 كان ميزان الهجرة سلبياً وهي ظاهرة غير معروفة منذ أوائل الستينيات (باستثناء عام 1967)⁽²¹⁾.

الأفعال التي قد تكون نتائجها أكثر تحقيقاً لرفاه الأفراد هي الأكثر تفضيلاً، بالتالي فالنتائجية في هذه النقطة تبدو غير مطمئنة ضمن المذهب المنفعي Utilitarianism لأن فشل إرضاء كل التفضيلات لا يكون متكافئاً أخلاقياً بالضرورة، كل الصيغ التي تحاول النتائجية طرحها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة تظل جميعها تعاني من مشاكل، والمشكل ليس في النتائجية بقدر ما هو في مبدأ تأويج المنفعة ذاته.

قد يتوقع المرء أن يكون الاشتراكيون مضيافين لفكرة حقوق المجتمعات الثقافية، لأن المجتمع أو الأخوة هو مبدأ أساسي من مبادئ الاشتراكية. في الواقع، ذلك يشعر الاشتراكيون تقليدياً بالعداء تجاه حقوق الأقليات، وذلك لعدة أسباب، أولاً كانت الاشتراكية مرتبطة بنظرية معينة للتطور الاجتماعي، وفقاً للعديد من اشتراكيي القرن التاسع عشر، كانت الاشتراكية جزءاً من (إن لم تكن ذروة) نظرية التطور التاريخي والتنمية، من وجهة النظر هذه تنطوي على التوسع، غالباً ما تم تعريف التطور من حيث التوسع في حجم الوحدات الاجتماعية البشرية من الأسرة والقبيلة إلى المحلية والإقليمية والوطنية، وفي النهاية العالمية، لذلك يجب على المجتمعات الثقافية الأصغر أن تفسح المجال للمجتمعات الأكبر⁽²²⁾، ماركس وإنجلز على سبيل المثال، قبلًا بحق "التقسيمات الوطنية الكبرى لأوروبا" في الاستقلال، ومن ثم أيدوا توحيد فرنسا وإيطاليا وبولندا وألمانيا، واستقلال المجر وإسبانيا وإنجلترا وروسيا، لكنهم رفضوا فكرة أن "الجنسيات" الأصغر لها مثل هذا الحق، مثل التشيك، والكروات، والباسك، والويلز، والبلغار، والرومانيين، والسلوفينيين، كانت الدول العظمى، بهيكلها السياسية والاقتصادية شديدة المركزية، حاملة التطور التاريخي، كانت الجنسيات الصغيرة متخلفة وراكدة، واستمرار وجودها "ليس أكثر من احتجاج على قوة دافعة تاريخية عظيمة"، كانت محاولات الحفاظ على لغات الأقليات مضللة، لأن اللغة الألمانية كانت "لغة الحرية" للتشيك في بوهيميا، تمامًا كما كانت الفرنسية لغة الحرية للبريتونيين.

تطرح المنفعة في بعدها الإجرائي لصناعة قرار لا بالمساواة قيمة لدى الفرد، فالتمييز العنصري ضد السود في مجتمع من ذي أغلبية من البيض، يقول [لنفترض أن حكومة ما في إطار سياستها في مجال قطاع الصحة العمومية قررت بناء مستشفى لكل وحدة سكنية مؤلفة من 100000

ساكن بغض النظر عن لون بشرتهم، غير أن أقلية من البيض تود لو أن السود لا يتمتعون بنفس السهولة في النفاذ إلى الخدمات الصحية⁽²³⁾، لكن فيما بعد تبين أن هذا التمييز العنصري ربما سيعود بالنفع لو تحقق، بالتبع هذه التفضيلات غير عليمية، ولو كانت يمثل منفعة للأغلبية، لأنه ليس من شيء أسوء من أن يعامل شخص مثل تلك المعاملة، وتظل رغبات العنصريين غير مشروعة مهما كانت نسبة المنفعة التي ستتحقق، هذه التفضيلات يصفها كيملشكا باللامشروعة باعتبار تلك التي تقوم بحرمان البعض من مواردها والحق في استخدامها، فمن حيث المبدأ النتائجي ليس من الضروري قبول أي مصدر للمنفعة، إذن لا بد من تحديد قواعد تأوُّج المنفعة، بعض المنفعيين يرون أنه من الأفضل عدم التقييد بقاعدة منفعية صرفة⁽²⁴⁾، بذلك نحن أمام طرحين الأول حول كيفية التعامل مع بعض التفضيلات من حيث طبيعتها والغير مشروعة من أجل المنفعة، وثانيا كسب المصادقية عبر جمعها ودمجها بمنفعة أخرى.

العديد من دول الرفاهية welfare states القائمة هي أيضاً دول متعددة الجنسيات تضم واحدة أو أكثر من الأقليات القومية داخل حدودها الإقليمية، لا يجب أن يكون الطابع متعدد الجنسيات لمثل هذه الدول مهماً من الناحية السياسية، وبالنسبة للكثير من فترة ما بين الحرب وأوائل فترة ما بعد الحرب، بدت الأقليات القومية غالباً راضية عن العيش داخل الهياكل المؤسسية الراسخة للدولة، تبدد هذا القناعة في الأربعين سنة الماضية، حيث طالبت الأقليات القومية عبر العديد من المجتمعات الرأسمالية المتقدمة باعتراف أكبر بوضعهم القومي، والتعبير عن تميزهم في مطالبهم بالحكم الذاتي self-government. استجابت الدول في كثير من الأحيان لمثل هذه الضغوط من خلال منح درجة من الاستقلال السياسي للأقليات القومية، مما أدى في كثير من الأحيان إلى إنشاء أو تعزيز المؤسسات السياسية الفرعية⁽²⁵⁾ substate political institutions.

5. حجتان لتأويج المنفعة

يحاول في هذه المرحلة كيملشكا البحث في الصلاحية الأخلاقية للمنفعة، باعتبارها تأويجا للمنفعة تفضي هاتين الحجتين إلى فهمين للمنفعة⁽²⁶⁾، أولاً الإعتبار المتساوي لكل المصالح وهو يقوم أساساً على الوسط بين كل من المصالح والرغبات، فكل كائن بشري له نفس القيمة لغيره ويمنح نفس الإعتبار لكل المصالح الفردية، إذن هذه المنفعة في صورتها الأولى تقبل بالمساواة ومبدأها العام، كل التفضيلات ذات وزن واحد مهما كان مضمونها أو أصحابها [كل شخص كيان واحد، ولا أحد يساوي أكثر من كيان]⁽²⁷⁾، فالفعل الأخلاقي الصحيح هو ذلك الذي يؤوُّج المنفعة، تأويج المنفعة مستنتج كلياً من المقتضى الأول الذي يساوي بين الافراد من حيث الإعتبار، والحجة

الأولى تتلخص على التالي (للأفراد إعتبار متساو - نفس الوزن للجميع - أخلاق المنفعة نتاج أفعال مستقيمة).

الجزء الثاني من الحجة يتمثل في المنفعة الغائية⁽²⁸⁾، والغرض منها تأويج الخير الأول عبر قياس المنفعة بالأصل والغاية لأنها تحدد الفعل الأخلاقي المستقيم كفعل ينشد تأويج الخير وليس كحرص على تحقيق المساواة، فهو صيغة متميزة للمنفعية، وي طرح هنا كيميلاشكا مثال يأخده من بارفيت⁽²⁹⁾، وهو شكل يبين فيه كيف أن عدد المنفعة تتقلص مع عدد زيادة عدد السكان، لأن حجم المنفعة يتقلص مع عدد السكان لأن منافع السكان تتقلص بتزايد المنافع لدى الآخرين، فالمنفعة تحرص على معاملة الناس بما هم سواسية، لأن الأفراد غير الموجودين بعد ليس لنا واجب أخلاقي في استقدامهم إلى هذا العالم، غالبًا ما تعزز هذه المخاوف من خلال المخاوف من أن سياسات التعددية الثقافية التي تم تبنيها للاعتراف بالجماعات العرقية أو استيعابها تميل إلى تقويض التضامن والثقة الوطنيين، الفرضية الأساسية هنا هي أن هناك مفاضلة بين الاعتراف وإعادة التوزيع؛ كلما احتضنت الدولة "سياسة الاعتراف"، كان من الصعب الحفاظ على سياسة إعادة التوزيع الاقتصادي، سوف نسبي هذا فرضية "التعرف / مقايضة إعادة التوزيع"⁽³⁰⁾.

المنفعة في صورتها الأولى تقبل بالمساواة ومبدأها العام، كل التفضيلات ذات وزن واحد مهما كان مضمونها أو أصحابها، تأويج الخير الأول عبر قياس المنفعة بالأصل والغاية لأنها تحدد الفعل الأخلاقي المستقيم كفعل ينشد تأويج الخير وليس كحرص على تحقيق المساواة، فهو صيغة متميزة للمنفعية.

ت طرح لنا كلا الحجتين نتائج هامة على المستوى النظري والعملي، ورولز يقول أن المنفعة أي أنها تقدم الحق بما هو تفضيل للخير⁽³¹⁾، الواجب يتجلى في معاملة الجميع على باحترام متساو، وفي هذه الحالة لن نكون في حاجة لتضعيف عدد سكان الذين لم يوجدوا بعد، النزعة المنفعة التي يمكن للجميع تأويجها هي بيد كل أفراد غير أنها ستضحي بأفراد لم يوجدوا بعد، بالتالي سواء تعلق الأمر الأول أو الثاني فمبدأ المساواة غير حاضر باعتبار الأمر متعلق بمبدأ أخلاقي، فهتمت المنفعة كنظرية مساواتية بالتالي ليس هنالك مسوغ لمبدأ التأويج، أما المنفعيون فيقولون بمعيار التأويج لكن بشكل مضمهر غير معلن لكي يفلتوا من النقد حول معناهم في المساواة، إذن [المنفعة كنظرية تأويج من طبيعة غائية ترضي حدوسنا الأساسية حول معنى الأخلاقية]⁽³²⁾.

6. خاتمة

حاصل القول عندما يكون الدفاع عن نخبة ضد أغلبية مضطهدة، تقدم لنا المنفعة جواباً صريحاً عن الأمر وتقدمياً، ولكن عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن أقلية مضطهدة ضد أغلبية متنفذة تحضى بإمكانيات، تقدم لنا أجوبة غامضة ومتضاربة فالمنفعة هي استراتيجية عيش البورجوازية، ولعل الرأسمالية التي تتماشى مع تصور المنفعة تسمح بالعمل بدون قيود، لأن ذلك يعود بالريح وخلق الثروة لذلك المنفعة بها ضروب من التناقض في جوهرها، وتبقى المنفعة رغم راديكاليتهما لا تقدم لنا موقفاً سياسياً على المستوى الكمي، لقد جادلت بأن الوصول إلى الثقافة المجتمعية أمر ضروري للحرية الفردية، لقد جادلت أيضاً بأن معظم الناس لديهم ارتباط عميق بثقافتهم الخاصة، وأن لديهم مصلحة مشروعة في الحفاظ على هذه الرابطة، ولكن ما هي الادعاءات الخاصة التي تبررها هذه المصلحة؟ لا يمكن إشباع جميع المصالح في عالم تتعارض فيه المصالح والموارد النادرة، حماية العضوية الثقافية لشخص ما لها تكاليف على الأشخاص الآخرين والمصالح الأخرى، ونحن بحاجة إلى تحديد متى تكون هذه المقايضات مبررة.

كما أشرت أن من يعتقد العديد من الليبراليين أن اهتمام الناس بالعضوية الثقافية محمي بشكل كافٍ بموجب الحقوق العامة للمواطنة، وأن أي إجراءات أخرى لحماية هذه المصلحة غير شرعية، يجادلون بأن نظام الحقوق الفردية العالمية يستوعب بالفعل الاختلافات الثقافية، من خلال السماح لكل شخص بحرية الارتباط بالآخرين في السعي وراء الممارسات الدينية أو العرقية المشتركة، تمكن حرية تكوين الجمعيات الأشخاص من خلفيات مختلفة من متابعة أساليب حياتهم المميزة دون تدخل، لكل فرد الحرية في إنشاء أو الانضمام إلى جمعيات مختلفة، والبحث عن مؤيدين جدد لها في "السوق الثقافي"، كل طريقة حياة حرة في جذب الأتباع، وإذا كانت بعض أساليب الحياة غير قادرة على الحفاظ على الالتزام الطوعي أو كسبه، فقد يكون هذا أمراً مؤسفاً، لكنه ليس غير عادل، ووفقاً لوجهة النظر هذه، فإن الاعتراف السياسي أو الدعم لممارسات أو جمعيات ثقافية معينة غير ضروري وغير عادل، إنه غير ضروري، لأن طريقة الحياة القيمة لن تواجه صعوبة في جذب أتباعها، وهو غير عادل لأنه يدعم اختيارات البعض على حساب الآخرين.

المصادر والمراجع:

ويل، كيملشكا. مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة منير الكشور. المركز الوطني للترجمة بتونس، الطبعة الأولى، تونس، 2010.

W, Kymlicka. Multicultural citizenship: A liberal theory of minority rights. Oxford: Oxford Univ Press, 1996.

K. G Banting, W, Kymlicka. Multiculturalism and welfare state: Recognition and redistribution in contemporary democracies. Oxford: Oxford University Press, 2006.

W, Kymlicka. Politics in the rights of minority cultures. Oxford: University Press, 2001.

(1) تقوم نظرية المنفعة على فكرة أساسية وهي البحث عن أكبر قدر من المنافع من أجل زيادة مستوى العيش وجودته عند البشر دون البحث عن العدالة، المهم هم مراعاة أكبر قدر من المنافع.

W Kymlicka, Multicultural citizenship: A liberal theory of minority rights (Oxford: Oxford Univ Press : 1996) 34.(2)

W Kymlicka, Politics in the rights of minority cultures (Oxford: University Press, 2001) 18. (3)

W Kymlicka, Multicultural citizenship: A liberal theory of minority rights, p 47.(4)

K. G Banting, W Kymlicka, Multiculturalism and welfare state: Recognition and redistribution in contemporary (5) democracies (Oxford: Oxford University Press, 2006) 42.

(6) ويل كيمليشكا، مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة منير الكشو (تونس، المركز الوطني للترجمة بتونس، 2010) ص 29.

(7) النتائجية ترجمة للمؤلف لمصطلح consequentialism وتعني مذهب العبرة بالنتائج.

ويل كيمليشكا، مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، ص 30.

(8) ويل كيمليشكا، مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، ص 30.

(9) نفس المرجع، ص 31.

(10) نفس المرجع، ص 34.

(11) نفس المرجع، ص 35.

(12) نفس المرجع، ص 36.

(13) نفس المرجع، ص 37.

W Kymlicka, Multicultural citizenship: A liberal theory of minority right, p76. (14)

(15) ويل كيمليشكا، مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، ص 39.

(16) نفس المرجع، ص 42.

(17) نفس المرجع، ص 43.

(18) ويل كيمليشكا، مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، ص 44.

(19) نفس المرجع، ص 45.

(20) نفس المرجع، ص 48.

K. G Banting, W Kymlicka, Multiculturalism and welfare state, p195. (21)

W Kymlicka, Multicultural citizenship: A liberal theory of minority right, p69. (22)

(23) ويل كيمليشكا، مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، ص 50.

(24) نفس المرجع، ص 51.

K. G Banting, W Kymlicka, Multiculturalism and welfare state, p265. (25)

(26) ويل كيمليشكا، مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، ص 57.

(27) نفس المرجع، ص 57.

(28) نفس المرجع، ص 58.

(29) نفس المرجع، ص 59.

K. G Banting, W Kymlicka, Multiculturalism and welfare state, p17. (30)

(31) ويل كيمليشكا، مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، ص 60.

(32) نفس المرجع، ص 63.